أخرى لا تقل اهمية عنها . فإسرائيل ترفض حتى الآن التوقيع على الاتفاقيات الدولية التي تحرم استخدام الطاقة النووية للأغراض العسكرية . كما ان هناك اعتباراً للموقع أيضاً ، فالمحطة تحتاج الى كميات كبيرة من المياه للتبريد ، واقامتها على شاطىء البحر المكتظ بالسكان يحمل أخطار حلول « كارثة قومية » إذا ما تعرضت المنطقة لهزات أرضية . وهذا ما يفسر اقتراح بناء مثل تلك المحطات في النقب .

المراهنة على التكنولوجيا الاميركية : ان الاعتماد الاساسي في الحصول على الطاقة النووية يبقى من الولايات المتحدة الاميركية . ويعترف الاسرائيليون بأنه بالرغم من امتلاكهم الخبرة في هذا المجال ، إلا أن « جميع الموارد الاسرائيلية لا تستطيع الوصول الى مستوى الانتاج الذري »[٥٤] . ويبدو ان الولايات المتحدة لا توجه أي اهتمام الى استخدام الطاقة النووية في انتاج الكهرباء . وفي رأي البروفسور يسرائيل دوستروفسكي رئيس معهد وايزمن للعلوم ، انه « بعد عدة اعوام ، سيضطر الاميركيون الى البدء في استخدام الافران الذرية ، لدى اصطدامهم بأزمة النفط الخانقة »[٥٥] . ولا ينصح دوستروفسكي اسرائيل ، ببناء افران ذرية خاصة بها ، كون هذا غير ملائم من الناحية الاقتصادية ، ولسوف تضطر الى شراء بعض التجهيزات الضرورية من الخارج . وهو بالنتيجة لا يعتقد ان هناك « توجيها حقيقيا في هذا المجال » .

ويؤكد البروفسور شمعون فتح هذا الإتجاه . فهو بالرغم من دعوته الى تكريس الجهود لبناء محطة طاقة نووية كحل لمشاكل اسرائيل في مجال الطاقة ، إلا أنه يعترف بجمود هذا الموضوع في اسرائيل ، وأن « التوصيات باختيار امكانيات غير اميركية لبناء أفران ذرية ، لا تلقى أذانا صاغية حتى الآن »[٥٦] .

ويستند الاسرائيليون على وعود أميركية سابقة في مجال بناء الافران الذرية ، كانوا قد تلقوها من الرئيس السابق نيكسون في عام ١٩٧٤ . كما قدمت عدة شركات أميركية عروضاً حول ذلك ، « وتم الاتفاق مع شركة وستنغهاوس ، لكن هذا الموضوع ما زال معلقاً ، حتى الآن ، نظراً للجمود الشامل بتصدير الطاقة النووية في الولايات المتحدة نفسها »[٥٧] . ويعود القلق الاسرائيلي ، الى أن الدولة الوحيدة التي تستطيع تقديم المساعدة الى اسرائيل في مجال الطاقة النووية ، وهي الولايات المتحدة، تعاني من جمود في مجال استخدام الطاقة النووية ، لإنتاج الكهرباء . أما الدول الاخرى ، وخاصة بريطانيا وفرنسا ، فإنها تقوم بنشاط متزايد في هذا المجال ، وهي تصدر الطاقة النووية الى الدول النفطية ، التي تستطيع تغطية التكاليف الكبيرة لهذا العمل .

وعلى خلفية اتفاقيات كامب ديفيد ، يقترح البروفسور شمعون يفتح بناء مركز دولي للطاقة النووية في سيناء ، في إطار تعاون اقليمي ، بين مصر واسرائيل ، وبإشراف اميركي . ويستخدم هذا المركز « كنموذج لتعاون اقليمي ، لتحويل الصحراء الى جنة من الثمار . ويمكن تحويل سيناء الى جسر سلام ، ونموذج للتعاون الدولي ، حيث يكون نموذجاً لمناطق أخرى في العالم »[٥٨] .

بناء على ذلك ، لا يتوقع حدوث اي تقدم في هذا المجال ، خلال الاعوام العشرة القادمة ،